



شاهدة الفيديو

مدير «التوثيق الشرعية» بوزارة العدل ذكر أن الإدارة لم تعطل إلا يوماً واحداً فقط منذ بداية أزمة «كورونا» إلى الآن

د.فهد الضامن لـ «الأخبار»: 13618 حالة زواج في 2020 بزيادة 1000 حالة عن 2019 وانخفاض الطلاق بمقدار 1000 حالة تقريباً

أجرى الحوار: أسامة أبو السعود

رغم الأزمة الأصعب في تاريخ البشرية منذ 100 عام على الأقل، إلا أن إدارة التوثيق الشرعية بوزارة العدل حققت إنجازات كبيرة بفضل تخطيط مسؤوليها وجهود جميع العاملين فيها على مدى العام المنصرم. لدرجة أنها لم تعطل إلا يوماً واحداً فقط منذ بداية الأزمة إلى يومنا هذا، وخلال لقاء مطول وخاص لمدير إدارة التوثيق الشرعية بوزارة العدل د.فهد الضامن، كشف عن إحصائيات عام 2020، خاصة ما يتعلق بمعدلات الزواج والطلاق خلال تلك السنة التي وصفها بأنها سنة «سعد في التراب الأسري بالكويت». على غير ما يظن الكثيرين، وخاصة في مجالات الاقتصاد والسرور وغيرها من أمور الحياة التي توقفت خلال هذا العام وشهدت خسائر فادحة. حيث كشف عن زيادة معدل الزواج في الكويت خلال عام 2020 بمقدار 1000 حالة زواج مقارنة بعام 2019 وكذلك انخفاض معدل الطلاق بمقدار 1000 حالة عن سباسبته. وأعلن د.الضامن لـ «الأخبار» أن العام الماضي شهد توثيق 9403 حالات زواج مواطن كويتي من مواطنة، فيما تزوج 1044 كويتياً من زوجات من جنسيات أخرى، وتزوج 239 منهم من غير محددة الجنسية. وبلغ إجمالي عدد حالات الزواج في الكويت في 2020 عدد 13618 حالة زواج، وبلغ عدد حالات الزواج في الكويت في 2019 عدد 12618 حالة زواج، وبذلك ارتفعت معدلات الطلاق في الكويت، وبمعدل ارتفاع معدلات الطلاق في الكويت في 2020 عدد 262 حالة زواج فيما بلغ عدد حالات الطلاق من زوجين من «البدون» 3953 حالة طلاق، بينما طلق 633 مواطناً كويتياً من زوجات من جنسيات أخرى. وذكر أن مشروع «مكتبة نضج الموارث» بشكل كامل «ركب السكة» وهو الآن في لجنة المناقصات وسيتم عمل برامج احترازية جديدة لنضج الموارث والإعلام الرسمي والوصايا والوقف وستكون هناك معاملات «إلنا» في المستقبل، وكشف د.الضامن أن هناك 352 حالة اشهرت إسلامها خلال عام 2020 بفضل الله أي بمعدل ما يقارب حالة إشهار إسلام يومياً رغم أزمة كورونا، وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

خطت التنمية للدولة التابعة للمجلس الأعلى للتخطيط، ولله الحمد فالمشروع الأول «ركب السكة» وهو الآن في لجنة المناقصات وهو ممكن قطع الموارث بشكل كامل، وذلك بعمل برامج جديدة احترافية كاملة لقطاع الموارث وقسم الإعلام الرسمي والوصايا والوقف وستكون هناك معاملات أو تلافين في المستقبل، وبالفعل، عملنا كراسة الشروط للشركات الراغبة في التقدم للمشروع، وبالفعل أخذ المشروع موافقة الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات ووصل إلى لجنة المناقصات، وفي حال الترسية على الشركة سنبدأ في إعداد هذا المشروع بإذن الله.

قبل أن ننقل للمشروع الآخر، هل يعني لك أنه بمجرد إعلان الوفاة تبدأ إجراءات حصر التركة والتقسيم الشرعي للتركة وفق البرنامج الجديد؟

● كل شيء بالفعل، حتى من الممكن أن يتم الربط مع وزارة الصحة فيما يخص شهادة الوفاة، وتربط مع إدارة المقابر في البلدية، فستكون هناك منظومة متكاملة.

وماذا عن المشروع الآخر؟
● المشروع الثاني يخص إعادة هندسة برنامج الزواج والطلاق، فالبرنامج الحالي قديم وغير قابل للتطوير، فطرحنا على قبل اللجنة تطوير هذا البرنامج وإن شاء الله سيكون على جدول الخطة في 1 أبريل القادم وسنبدأ في إجراءاته. ولله الحمد بالتعاون مع زملائنا ورئيس فريق خطة التنمية وكيل وزارة العدل عمر الشرفاوي وهو يدعم جهود تطوير وزارة العدل لتكنولوجيا ومتابع بشكل مميز لجميع الخطوات، والأمر الجديد بحمد الله تمت ترسية مناقصة على الإدارة لإدخال نظام الأرشيف الإلكتروني.

تسهيلات لـ «البدون»
بالنسبة لزواج غير محدد الجنسية «البدون»، ماذا عن التسهيلات المقدمة لهم في ذلك؟
● نحن كجهة رسمية ملتزمون بقرار مجلس الوزراء رقم 409 لسنة 2011 الصادر بجلسة مجلس الوزراء 15 لسنة 2011 بتاريخ 6 مارس 2011، وهذا القرار نحن ملزمون بتنفيذه فيما يخص الأوجه غير محدد الجنسية، وقمنا بالتسهيل فيما يخص مراسلاتنا مع الإخوة في الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقدمين بصورة غير قانونية بحيث من لديه رغبة في الزواج يذهب مباشرة إلى الجهاز، والأخوة في الجهاز خصصوا لهم خدمة «الواتساب»، ويمكن تقديم من خلالها وبعدما يأتينا يصلنا الرد تلقائياً ويراجعنا الشخص وتنجز معاملته، إلا في حالة تنفيذ الأحكام والتي تتطلب منا مخاطبة رسمية لأن لها وضعية خاصة، وكان هذا الإجراء يتم في السابق عبر المكاتب بين الطرفين، أما الألية الجديدة فوفرت علينا وعلى المراجعين الكثير من الوقت والجهد، خاصة في ظروف كورونا، كذلك كانت صلاحية كتاب الجهاز المركزي في السابق شهر واحد، ومع أزمة كورونا ونسقنا مع الجهاز لزيادة صلاحية كتاب المرسل منهم إلى شهرين، ونحن في كل الأحوال ملزمون برد الجهاز المركزي بما يرد إلينا في «خانة» الجنسية بموجب قرار مجلس الوزراء، ونحن جهة تنفيذية ملزمة بذلك.

- 9403 حالات زواج مواطنين من مواطنت في 2020.. و1044 كويتياً تزوجوا من جنسيات أخرى و239 تزوجوا من غير محددات الجنسية
- 418 مواطنة كويتية تزوجت من زوج من جنسية أخرى غير كويتي في عام «كورونا».. فيما تزوجت 65 مواطنة كويتية من غير محدد الجنسية
- 3953 حالة طلاق بين زوجين كويتيين.. بينما طلق 633 مواطناً زوجات من جنسيات أخرى و75 مواطناً طلقوا زوجات من «البدون»
- 303 مواطنت طلقن من جنسيات أخرى غير كويتية العام الماضي فيما شهد العام ذاته طلاق 38 كويتية من زوج غير محدد الجنسية

دفتر زواج إلكتروني بدلاً من الورقي

خلال اللقاء، كشف د.فهد الضامن أن إدارة التوثيق الشرعية بوزارة العدل ستنتهي خلال الفترة القادمة من مشروع دفتر الزواج الورقي واستبداله بدفتر الكتروني، ونحن بدأنا به وهو حالياً مدرج على خطة التنمية للوزارة. وأضاف: أعدنا برنامجين لذلك، أولهما: سيكون بصفة مؤقتة عن طريق التابلت أو اللاب توب، وسيتم من خلاله طباعة العقد ويتوقف فقط على التوقيع، وهذا بصفة مؤقتة. وتابع: وفي الخطوة الثانية سيكون البرنامج متطوراً أكثر وسيتم ربطه مع برنامج «هويتي» حتى يصل للزوجة، قبل العقد، إشعار بكتابة عقد

قرانها، وهي تضع الموافقة وما إلى ذلك، وبمجرد الموافقة على العقد سيتم تصديقه في الإدارة وسيتم ربطه بالهيئة العامة للمعلومات المدنية، وفي هذا البرنامج سيتم التوقيع إلكترونياً أو من خلال بصمة الإصبع وسيكون متطوراً جداً، ويلبي الاشتراطات القانونية. وأضاف: رفعا لوزير العدل طلب تعديل المادة 12 من لائحة المأذونين التي تنص على أن عقد القران يكتب بدوياً إلى «يكتب بدوياً أو بأي وسيلة إلكترونية أخرى»، بحيث يكون بإحدى الطريقتين، ولو حدث أي مشكلة إلكترونية يتم الاعتماد على الطريقة اليدوية.



مدير إدارة التوثيق الشرعية بوزارة العدل د.فهد الضامن خلال اللقاء مع الزميل أسامة أبو السعود (ريشيل كومان)

خلال عام 2020 بفضل الله، أي بمعدل ما يقارب حالة إشهار إسلام يومياً، وأيضاً معاملة وهناك 2181 معاملة حصر وراثتها الإدارة بشقيها السنوي والجغرافي.

تسهيل الإجراءات
هل العمل كان فقط في مقر الإدارة بمجمع محاكم الرقي أم مختلف الأفرع بمجمعات المحاكم الأخرى؟
● كان هناك فريق مكون من 20 موظفاً هم من أداروا في البداية كان العمل بمقر الإدارة فقط في مجمع محاكم الرقي، وبعد ذلك فتحنا في محاكم الأحمدية.

نحن نعمل بنسبة 30% التي أقرها مجلس الوزراء مؤخراً، ولكن والله الحمد هذا لم يؤثر على سير العمل، ونحن اتبعنا سياسة، وهي أن المراجع لو وصل البنا حتى إن لم يكن لديه موعد مسبق فيفقد الإمكان لا يخرج من الإدارة إلا وقد أنجز معاملته، وفي بعض الأحيان يصل مراجع ليس لديه موعد ويستقبله ونقول له: لو في مجال سننجز معاملتك بعد إنجاز أمور أصحاب المواعيد أو نعتذر منه بأسلوب لبق أو نطلبه موعداً، فالهدف أن ينجز معاملته خاصة كبار السن.

سنة أولى زواج
ماذا عن المشكلات التي كانت عادة ما تسبب في الطلاق خلال أول سنة من الزواج، هل أثرت سنة كورونا على زيادة تلك المعدلات أم اخفت تلك الظاهرة خاصة أنها في السابق كانت أرقاما كبيرة إلى حد ما؟
● طبعاً ما زال زملائنا في إدارة الإحصاء يعدون الإحصائيات التفصيلية لذلك، وهو جهد سنوي يقومون به ويعدون الدراسات الخاصة بذلك والتي تعتمد على بيانات إحصائية مفصلة وطرق حساسية ويستخرجون من خلالها الوزن الكمي والنسبي وغير ذلك، وهذه الإحصائيات تظهر في منتصف العام عن إحصائيات العام السابق، وغالباً يتضح أن أول سنة زواج تكون سنة صعبة إلى 5 سنوات وهذه السنوات

بداية الأزمة وهو يوم 13 مارس 2020، وبدءاً من بداية الأسبوع 15 مارس بأشرفنا العمل إلى يومنا هذا. حتى خلال فترة الحظر الكلي كان لدينا عدد من الأخوة الموظفين يدومون لأننا مرتبطون مع بعض الجهات التي تتطلب بعض البيانات وعلى أثرها يتم وقف الراتب، وبعض الحالات ينفي نظرية أن الحظر والأزمة وكورونا أثرت على الحياة الزوجية، بل بالعكس حدث ربما تقارب بين الأزواج وربما كان هناك صبر بين الأسر وتكاتف وتراحم وتلاحم. وحتى بدأ في السوشيال ميديا يمزحون بان الأسر بدأت تتعرف على بعض في البيت، وأصبحت سفرة الطعام متكاملة العدد بحضور جميع أفراد الأسرة من الأباء والأمهات والأبناء، وهذا فضل من الله أن تجلس جميع الأسرة مع بعضها على مائدة طعام واحدة ويستمتعون ببعض.

لم تعطل إلا يوماً واحداً
إدارة التوثيق الشرعية لم تعطل عملها خلال الأزمة، وصدر قرار وزاري لكم بالاستمرار في العمل، فكيف كانت آلية العمل خلال تلك الأزمة؟
● طبعاً كان قرار مجلس الوزراء وديوان الخدمة المدنية بتعطيل جميع الدوائر الحكومية بتاريخ 12 مارس 2020، ونحن في إدارة التوثيق الشرعية عطلنا يوماً واحداً فقط منذ

بداية الأزمة وهو يوم 13 مارس 2020، وبدءاً من بداية الأسبوع 15 مارس بأشرفنا العمل إلى يومنا هذا. حتى خلال فترة الحظر الكلي كان لدينا عدد من الأخوة الموظفين يدومون لأننا مرتبطون مع بعض الجهات التي تتطلب بعض البيانات وعلى أثرها يتم وقف الراتب، وبعض الحالات ينفي نظرية أن الحظر والأزمة وكورونا أثرت على الحياة الزوجية، بل بالعكس حدث ربما تقارب بين الأزواج وربما كان هناك صبر بين الأسر وتكاتف وتراحم وتلاحم. وحتى بدأ في السوشيال ميديا يمزحون بان الأسر بدأت تتعرف على بعض في البيت، وأصبحت سفرة الطعام متكاملة العدد بحضور جميع أفراد الأسرة من الأباء والأمهات والأبناء، وهذا فضل من الله أن تجلس جميع الأسرة مع بعضها على مائدة طعام واحدة ويستمتعون ببعض.

رسم رمزي 5 دنانير لخروج الموثق إلى كبار السن والمرضى

أكد د.الضامن أن الإدارة تقوم بكل الجهود الممكنة لإنجاز معاملات المواطنين والمقيمين سواء بالصور إلى مقر الإدارة والأفرع التابعة لها أو بانتقال الموثق إلى سكن كبار السن أو المرضى ومن لا يستطيعون الحضور وذلك عبر خدمة «انتقال»، برسم رمزي بقيمة 5 دنانير فقط، حيث يخرج الموثق إلى مقر صاحب المعاملة لإنجازها. ولفت إلى أن بعض المعاملات تتطلب أيضاً تقريراً طبياً لمعرفة إدراك الشخص خاصة إذا كان في غيبوبة أو مرض الموت، ولو تيقن لدى الموثق عدم الإدراك يتمتع عن أداء المعاملة ويكتب سبب امتناعه.

إحصائية إدارة التوثيق الشرعية (سنة 2020) (من 2020/1/1 إلى 2020/12/31)	نوع العمل	العدد
تصديق عقود الزواج	11865	
إذن زواج على يد مازون خارج الإدارة (طرف كويتي)	941	
تسليم واستلام دفتر مازون	770	
المصادقات الزوجية (بموجب عقد زواج خارجي - تنفيذ أحكام الزواج)	621	
إعلام رسمي	104097	
حصر ورثة	2181	
قسام شرعي	8220	
مراجعة زوجية (إثبات مراجعة - إظهار مراجعة - تنفيذ أحكام مراجعة)	645	
الطلاق بانواعه (الطلاق - إثبات الطلاق - تنفيذ الطلاق)	5932	
الوصايا	83	
الأوقاف	136	
إشهار إسلام	352	
صورة طبق الأصل	7914	
مخاطبة جهات رسمية (التأمينات - الخارجية - شؤون القصر)	1507	
معاملات ورودت تمت عن طريق خدمة (التوثيق واتساب)	11917	
المجموع	157288	

إحصائية إدارة التوثيق الشرعية في فترة الإجازة الطارئة خلال الفترة من 2020/3/15 حتى 2020/6/28 (م)	نوع العمل	العدد
تصديق عقود الزواج	1324	
إذن زواج على يد مازون خارج الإدارة (طرف غير كويتي)	207	
تسليم واستلام دفتر مازون	55	
إعلام رسمي	995	
حصر ورثة	222	
قسام شرعي	338	
مراجعة زوجية	15	
إثبات طلاق	9	
إشهار إسلام	97	
صورة طبق الأصل	75	
مخاطبة جهات رسمية (التأمينات - الخارجية - شؤون القصر)	191	
الرد على استفسارات المراجعين وتحديد المواعيد عن طريق WhatsApp	3433	
المجموع	6961	

حالات الزواج الموثقة من 2020/1/1 إلى 2020/12/31 حسب جنسية الزوج والزوجة	كويتية	غير كويتية	المجموع
كويتية	9403	239	10686
غير كويتي	418	32	2025
المجموع	9886	2674	12973

حالات الطلاق الموثقة من 2020/1/1 إلى 2020/12/31 حسب جنسية الزوج والزوجة	كويتية	غير كويتية	المجموع
كويتي	3953	75	4661
غير كويتي	303	30	1161
المجموع	4294	141	5932

في البداية، نتحدث عن جهود إدارة التوثيق الشرعية خلال عام بعد من أصعب السنوات التي عاشتها البشرية خلال الـ 100 عام الماضية وهو عام كورونا، وماذا عن معدلات الزواج والطلاق في الكويت، وهل ارتفعت معدلات الطلاق كما يعتقد البعض أم أنها كانت سنة مليئة بالألفة والتراحم وانخفضت معدلاتها؟

● في البداية أتوجه بالشكر إلى «الأخبار» على هذا اللقاء واتاحة المجال لاستعراض إنجازات إدارة التوثيق الشرعية بوزارة العدل لعام 2020 في هذا العام الاستثنائي عام كورونا. ونستشهد هنا بقول النبي ﷺ «عجبا لأم المؤمن إن أسره كله له خير، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن: إن أصابته سره شكر فكان خيرا له، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيرا له»، ونسال الله أن يخلصنا من هذه الجائحة، وبهذه المناسبة، أتوجه بالشكر الجزيل لجميع زملائي في الإدارة على ما بذلوه من جهد مضن خلال هذا العام الاستثنائي، وما ستوضحه الإحصائيات خلال هذا العام هو خير دليل على تلك الجهود الملموسة رغم قلة عدد الموظفين بسبب نسب العمل والإعفاءات، نتنقل إلى استعراض إحصائيات الإدارة خلال عام 2020 حيث بلغ عدد حالات الزواج من يوم 2020/1/1 حتى 2020/12/31 عدد 12973 حالة زواج، وإذا أضفنا عليهم المراجعة الزوجية بعد 645 يصبح الناتج لدينا 13618 حالة زيادة أكثر من 1000 حالة زواج عن 2019، وهناك تفصيل في زواج الكويتي من الكويتية، والكويتي من محدد الجنسية أو غير الكويتية وباقي الجنسيات.

● بالنسبة للطلاق، كان عدد حالات الطلاق في 2020 بلغ 5932 حالة ولو أنقصنا منها المراجعة الزوجية يكون عدد حالات الطلاق في 2020 بلغ 5287 حالة طلاق، وهذا أيضا يقلص بعدد حالات الطلاق عن عام 2019 بمقدار 1000 حالة تقريبا، ويمكن تفصيل ذلك خلال عام 2020 شهد 9403 حالات زواج كويتي من مواطنة كويتية، فيما تزوج 1044 كويتياً من زوجات من جنسيات أخرى وتزوج 239 منهم من غير محددة الجنسية وذلك بإجمالي 10686 حالة زواج كان احد طرفي العقد فيه مواطن كويتي.

وفي عام كورونا تزوجت 418 مواطنة كويتية من زوج من جنسية أخرى غير كويتي، فيما شهد زواج 65 مواطنة كويتية من غير محدد الجنسية في العام الماضي، وبلغ عدد حالات زواج «البدون» أو غير محدد الجنسية 262 حالة زواج فيما بلغ عدد حالات الطلاق من زوجين من «البدون» 3953 حالة طلاق، بينما طلق 633 مواطناً كويتياً زوجات من جنسيات مختلفة أخرى غير كويتية و75 مواطناً طلقوا زوجات من غير محددة الجنسية.

وشهد عام 2020 أيضا طلاق 303 مواطنت كويتيات من جنسيات أخرى غير كويتية فيما شهد ذات العام طلاق 38 كويتية من زوج غير محدد الجنسية، وبلغ إجمالي حالات الطلاق في عام كورونا 2020 عدد 5287 حالة طلاق، فيما بلغ